

تقرير مجلس الإدارة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩

المساهمون الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛

لقد تمكنا بحمد الله من مواصلة نجاحنا خلال الربع الأول من العام الجاري والذي واصلنا فيه مجهوداتنا الدؤوبة من أجل تطوير وتعزيز قطاع الصيرفة الإسلامية بالسلطنة.

يسعدني، بالأصالة عن نفسي وبالنسبة عن مجلس إدارة بنك نزوى ش.م.ع.ع.، أن أقدم لكم النتائج المالية للربع الأول من العام الجاري والمنتهي في ٣١ مارس ٢٠١٩. وتستند هذه النتائج على المعلومات المالية غير المدققة والتي تمت مراجعتها بواسطة المدقق الخارجي.

لقد كانت الثلاثة الأشهر الأولى من العام الحالي مشجعة لقطاع الصيرفة الإسلامية إذ شهد القطاع نموا متواصلا فاق نظيره من القطاعات الأخرى في السوق. وإننا نؤمن أن هذا النمو الواضح والمستمر يُظهر جلياً أهمية قطاع الصيرفة الإسلامية وما ينتظره من فرص واعدة للنمو والازدهار على الرغم من التحديات المختلفة.

استطاع البنك خلال الربع الأول من العام الجاري أن يحقق نتائج جيدة على جميع الأصعدة رغم الظروف التشغيلية الصعبة. فقد تمكنا خلال هذه الفترة من تسجيل نمو بنسبة ١٥% في الأصول ونسبة نمو ٣٥% في الإيرادات مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي وذلك بفضل الأسلوب المميز الذي نتبعه في جميع جوانب الأعمال سواء في قسم المعاملات المصرفية للشركات أو الأفراد، ونجاحنا في خفض التكاليف على نحو ملحوظ. ويأتي هذا الإنجاز نتيجة للتنفيذ الفعال لاستراتيجية ٢٠٢٠، والتي تتطلب تركيزاً مستمراً على تنمية الميزانية العمومية، وتنويع مصادر العائدات، والتحكم في المصاريف، وتحسين الهوامش الربحية وتعزيز قائمة المنتجات المبتكرة فضلاً عن توسيع قاعدة الزبائن.

ونحن على ثقة تامة بأننا قادرون على التغلب على أي تحديات اقتصادية مع مواصلة إثراء تجربة الزبائن بخدمات ومنتجات تلبي متطلباتهم فضلاً عن إيجاد قيمة للمساهمين والشركاء وذلك من خلال من خلال العمل وفقاً لمحاور استراتيجيتنا الثابتة وميزانيتنا المرنة.

الأداء المالي

نمت محفظة أصول البنك الإجمالية بنسبة بلغت ١٥% لتصل إلى ٨٩٥ مليون ريال عماني مقارنة بالفترة نفسها من السنة الماضية والتي بلغ خلالها إجمالي الأصول ٧٧٥ مليون ريال عماني، في حين ارتفعت محفظة التمويلات بنسبة ٢٦% لتصل ٧٤٣ مليون ريال عماني، وعلاوة على ذلك فقد حقق البنك نمواً في ودائع العملاء حيث بلغت ٧١١ مليون ريال عماني بنسبة بلغت ١٧%. وقد ساهم النمو الذي حققه البنك في محفظة التمويلات على صعيد الخدمات المصرفية للأفراد والمؤسسات بشكل فاعل في دفع وتعزيز مسيرة نموه، الأمر الذي من شأنه أن يساهم كذلك في تحقيق أهداف البنك ذات المدى الطويل.

كما ارتفعت الإيرادات التشغيلية للبنك بنسبة ٣٥% في حين ارتفعت التكاليف التشغيلية بنسبة ٢% فقط الأمر الذي يجسد جهود البنك المتسمة بالالتزام والمنهجية فيما يتعلق بإدارة التكاليف التشغيلية. وقد أثمرت هذه الجهود في تحقيق البنك لصادفي أرباح بعد خصم الضرائب بلغت ٢,١ مليون ريال عماني. وهو انجاز استثنائي ومميز والذي يعكس نجاح البنك في الالتزام بالخطط الاستراتيجية الخاصة بتطوير وتحسين أدائه وإطفاء الخسائر المتراكمة وعلى الرغم من التحديات، حافظ البنك على قوة مركزه المالي نظراً لجودة أصوله ونسب رأس المال التي تتمتع بالاستقرار والثبات.

خططنا المستقبلية

رغم أن السوق بدء العام الحالي في حالة جيدة نسبياً، وذلك في ظل زيادة أسعار النفط والأسهم، إلا أن توقعات النمو للعام ٢٠١٩ لا تزال محدودة بما في ذلك توقعات البنك الدولي. وبالرغم من ذلك فإن الاقتصاد المحلي يتعافى حالياً وذلك بفضل تحسن أسعار النفط كما أنه من المتوقع أن يواصل انتماء القطاع المصرفي نموه. وقد ساهمت المبادرات التي تتبعها الحكومة العمانية لتنويع مصادر الدخل، وتطلعها لمواكبة ودخول الأسواق العالمية، ونمو سوق المال المحلي ساهم في تخفيف الضغوطات على السيولة المحلية، إلا أن زيادة تكلفة التمويل لا يزال يشكل تحدياً للقطاع.

وفقا لوكالات التصنيف الدولية فإنه من المتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا بنسبة ٣% خلال العام الجاري ٢٠١٩ وأن يحقق القطاع المصرفي نموا بنسبة ٦% إلى ٧%. كما أنه من المتوقع أن يظل إنتاج النفط الخام مستقرا هذا العام نتيجة اتفاق أوبك بلس للحد من إنتاج النفط لدعم استقرار الأسعار.

وسيعزز النمو في القطاع غير النفطي من خلال الاستثمار في البنية التحتية حيث شرعت الحكومة في برنامج لتحقيق شراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال برنامج تنفيذ التي ستجلب استثمارات من المستثمرين المحليين والأجانب. ونظراً للدور المتقرب أن يلعبه القطاع الخاص في تشكيل رأس المال، فإن توجه الحكومة لن يقتصر على تحسين البيئة الاستثمارية فحسب والترويج لتعزيز العلاقة بين القطاع الخاص والعام وإنما سيتعدى ذلك ليشمل دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال تخصيص جزء من المشاريع ليتم تنفيذها من قبل هذا القطاع، إضافة إلى ضمان تنفيذ مبادرات البرنامج الوطني لتعزيز التنوع الاقتصادي "تنفيذ". وفي ظل الوضع المالي الإيجابي والمبادرات الحكومية الرامية نحو تعزيز الاقتصاد، فإنه من المتوقع أن يزداد معدل الطلب على الائتمان خلال الفترة المقبلة. ومن المتوقع أن يظل استهلاك الأسر المعيشية محدودا نظرا لنسب النمو المتواضعة في معدل الدخل، وزيادة تكاليف الوقود.

لا تزال التطلعات خلال العام ٢٠١٩ إيجابية ولكن البيئة التشغيلية ستظل تواجه تحديات بسبب ضبط الأوضاع المالية العامة وسط زيادة الديون التي تؤثر على النمو الاقتصادي. في حين تشير التوقعات نمو مجموعة من القطاعات التي تشمل: قطاع التصنيع، والسياحة، والخدمات اللوجستية، والتعدين، والثروة السمكية، والتجارة. وسيواصل القطاع المصرفي استفادته من المزايا التنافسية لإظهار المزيد من المرونة في ظل التقلبات التي يشهدها الاقتصاد العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل السلطات المحلية على تعزيز وتحسين النموذج العماني من خلال تطبيق قوانين لحماية الاقتصاد المحلي ومواصلة تنميته من خلال تنفيذ مجموعة من المبادرات الجديدة بما يتماشى مع رؤية الحكومة فيما يتعلق بالدعم المالي.

بنك نزوى ملتزم بموقعه الريادي في تعزيز وتطوير قطاع الصيرفة الإسلامية. ورحلتنا الممتدة لستة أعوام إضافة إلى الإنجازات التي حققتها تعكس جهودنا الريادية والحثيثة لتمكين مجتمعاتنا من خلال حلول مصرفية عصرية وذات كفاءة وجودة عالية. وسنواصل العمل وفقا لاستراتيجيتنا والتي تركز على الأداء المالي، والتطور التقني، وتعزيز الحصة السوقية، وثقافة العمل. وعلاوة على ذلك، فإننا سنعمل على مواصلة تقديم منتجات وخدمات مصرفية ابتكارية، وذات كفاءة عالية مصممة لتلبية احتياجات عملائنا من خلال توفير الكفاءة على مدار الساعة وسهولة الحصول عليها. مع هذا، نحن على ثقة تامة بأن البنك يسير على الطريق الصحيح لاقتناص الفرص المستقبلية ودعم النمو المستدام وتحقيق أقصى قدر من القيمة للمساهمين.

شكرنا وتقديرنا

وفي الختام، أودّ، وبالنسبة عن مؤسسي البنك ومجلس إدارته وإدارته التنفيذية وموظفيه، أن أتقدم ببالغ الشكر وعظيم الامتنان إلى المقام السامي لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم—حفظه الله ورعاه— على رؤيته الثاقبة وقيادته الرشيدة وجهوده الحثيثة الموجهة نحو تقدم السلطنة وقطاع الصيرفة. كما أتقدم بشكر خاص إلى البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال على توجيهاتهم القيمة ودعمهم المتواصل الذي ساهم بشكل كبير في ازدهار قطاع الصيرفة الإسلامية وتطوره في السلطنة. كما لا يفوتني أن أشكر جميع مساهميننا وزبائننا الكرام على ولائهم وثقتهم بنا ونحن نمضي في رحلتنا للحفاظ على المكانة المرموقة التي وصل إليها البنك، باعتباره أكبر بنك إسلامي متكامل في السلطنة.


خالد بن عبدالله بن علي الخليلي
رئيس مجلس الإدارة